بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تعتبر فيه هجوم رئيس الوزراء الإسرائيلي، يائير لابيد، ضد لجنة التحقيق الأممية إصرار إسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم*

٢٠٢٢/٨/١

تُدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات الهجوم التحريضي التضليلي الذي مارسه رئيس وزراء الحكومة الانتقالية في دولة الاحتلال، يائير لبيد، ضد لجنة التحقيق المستمرة المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كما تدين بشدة مطالبته للأمين العام للأمم المتحدة بحل اللجنة وتكراره الاتهامات الإسرائيلية المعتادة والممجوجة للجنة بـ(معاداة السامية)، وتعتبر الوزارة أقوال لبيد انعكاساً للغرور الإسرائيلي المبني على الاستخفاف بالأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة وقراراتها، والناتج عن ضعف وغياب الإرادة الدولية في تنفيذ وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كما أنها محاولة إسرائيلية مفضوحة للتغطية على العراقيل التي تضعها دولة الاحتلال أمام جميع لجان التحقيق وتقصي الحقائق الأممية وفي مقدمتها منع أعضاء اللجنة من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة للقيام بمهامهم. هذا في وقت تتواصل به انتهاكات وجرائم دولة الاحتلال وجيشها وميليشياتها الاستيطانية المسلحة ضد المواطنين الفلسطينيين، في إفلات إسرائيلي مستمر من العقاب وإمعان في التغطية الرسمية على مرتكبي تلك الجرائم، كان آخرها القرصنة التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني والقرصنة المستمرة لأراضي المواطنين الفلسطينيين ومصادرتها وحرمانهم منها، وعمليات تعميق الاستيطان والتهويد في طول وعرض الضفة الغربية المحتلة وبشكل خاص في القدس الشرقية وما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من محاولات تهويد كما هو الحال في البلدة القديمة بالقدس والدعوات المتكررة التي تطلقها جماعات (الهيكل) المزعوم لتغيير معالم باب المغاربة، هذا بالإضافة إلى مسلسل القتل والإعدامات الميدانية المتواصل وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، الاعتقالات العشوائية بالجملة، وعمليات التطهير العرقي واسعة النطاق التي ترتكبها قوات الاحتلال بهدف إلغاء الوجود الفلسطيني من عموم المناطق المصنفة (ج).

تؤكد الوزارة أن من يخشى لجان التحقيق الأممية عليه الكف عن ارتكاب الانتهاكات والجرائم، والانصياع لإرادة السلام الدولية، والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بدلاً من الخروج بتصريحات للاستهلاك الانتخابي وكيل الاتهامات للهيئات الدولية التي تقوم بعملها وفق القانون الدولي. على دولة الاحتلال أن تتوقف عن تمردها على المجتمع الدولي وقراراته، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة، والامتناع عن جر المنطقة إلى مزيد من التصعيد ومربعات العنف. ترى الوزارة

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps182022

أن استخفاف إسرائيل بالمجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة وقراراتها وصل إلى مستويات خطيرة نتيجة للتقاعس الدولي المستمر وغياب الإرادة الدولية الكفيلة بإجبار دولة الاحتلال على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/